



كلمة
معالي الدكتور المهندس / عمرو سميح طلعت
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

في إطار احتفالية توقيع تعاون
بين
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة القاهرة
ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الأحد 2 سبتمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزيرة/ الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
الدكتور/ محمد عثمان الخشت رئيس جامعة القاهرة

سعادة السفير/ دكتور محمد الربيع أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

السيدات والسادة الحضور

إنه لمن دواعي سروري أن اتحدث إليكم اليوم من ذلك الصرح الشامخ الذي يعد أحد أكبر وأعرق الجامعات المصرية والعربية المعاصرة، كما يسعدني أن أتواجد معكم في هذا المحفل الهام الذي يهدف إلى توثيق أواصر التعاون العربي؛ نتناول فيه الحديث عن الثورة المعرفية وما تستدعيه من تضافر جهود على المستوى العربي للمشاركة في خلق اقتصاد تنافسي بما يليق وما تمتلكه الدول العربية من ثروة عقول شابة مبدعة قادره على تناول تحديات إقليمية وعالمية.

السيدات والسادة الحضور

لقد ألقت الثورة المعرفية بظلالها على الحضارة الانسانية الحديثة، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي العنصر الدافع لاقتصاديات القرن الـ 21 الذي يحمل في طياته رؤيته الخاصة لبناء حضارة ترتكز على الابداع التكنولوجي كضرورة لا غنى عنها لبناء مجتمعات عصرية متصلة.
ومن هذا المنطلق تبلورت رؤية مصر 2030 من أجل إقامة مجتمع يرتكز على مبادئ العدالة والتنمية المستدامة وذو اقتصاد تنافسي يعتمد على الابتكار والمعرفة. ونحن إذ دومًا نقدر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع عرضي يعمل على تمكين كافة قطاعات الدولة من الوصول إلى المجتمع الرقمي.

لذلك يعمل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري من أجل تحقيق مجتمع رقمي على تبني المعايير العالمية والممارسات المثلى وفقا للأطر التنظيمية التي حددها المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي وذلك بالتعاون مع قطاعات الدولة المختلفة وبالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال خطط تنفيذية محددة تهدف إلى تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات بما يتسق مع حجم السوق المصري، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطوير منظومة أمن المعلومات لضمان تأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات لكافة قطاعات الدولة، فضلاً عن تنفيذ عدد ضخم من المشروعات اللازمة لتمكين المجتمع الرقمي ومنها تهيئة البيئة التشريعية الداعمة لضمان جذب الاستثمارات، وبناء صناعة قوية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دون إغفال العنصر البشري الذي يعد المحرك الاستراتيجي للنمو.

ويأتي في إطار هذه المنهجية عدد من المشروعات التي توليها الوزارة اهتماماً تتضمن:

- 1- العمل حالياً على الانتهاء من المشروع القومي لتكامل قواعد البيانات بهدف بناء منظومة تكنولوجية متكاملة تتيح الحصول على قواعد بيانات متكاملة وسليمة ومدققة وجاهزة للتكامل مع قواعد البيانات القومية، وتوفير منصة تضمن تنظيم وتبادل المعلومات بين جهات الدولة وتسهيل تقديم خدمات متكاملة ميسرة للمواطنين، وذلك بالإضافة إلى إصدار كارت المواطن الموحد لتلقي الخدمات كوسيلة وحيدة لاستحقاق الخدمات سواء العينية أو النقدية لبرامج الدعم الحكومي اعتماداً على الهوية الرقمية للمواطن.
- 2- تنفيذ مشروع استرشادي للمدينة الرقمية ينطلق من مدينة بورسعيد على أن يتم تعميمه في كافة أنحاء الجمهورية لتصبح كافة الخدمات إلكترونية.
- 3- التعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مشروع تعداد مصر الذي يتضمن نتائج التعداد ويتيح بيانات دقيقة عن السكان والمنشآت والموارد المختلفة بالدولة بما يساهم في إعطاء صورة معلوماتية دقيقة ومتكاملة عن الدولة المصرية ومواردها المتاحة.
- 4- التعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في ميكنة مركز خدمات المستثمرين وفروعه بالمحافظات والمناطق الاستثمارية والحرّة، بهدف تطوير خدمات الاستثمار وتهيئة بيئة الأعمال ومساعدة الهيئة في الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي، واستهداف تحقيق معاملات "لا نقدية- لا ورقية" من خلال توفير قنوات الدفع الإلكتروني، وتطبيق خدمات التوقيع الإلكتروني داخلياً وبين الجهات الخارجية وعلى رأسهم وزارة العدل ممثلة في مصلحة الشهر العقاري.
- 5- إتاحة عدد من الخدمات المتكاملة المميكنة للمواطن من خلال المركز التكنولوجي لخدمة المواطنين؛ ويشمل خدمات (التوثيق، والاستثمار، والبريد المصري، والنقض والنيابات، والأحوال المدنية، والإسكان والتمويل العقاري).
- 6- ما فرضته المشروعات السابقة وعمليات التحول الرقمي من ضرورة توظيف ذلك الكم الهائل من البيانات؛ جعل القطاع يسعى للتواجد بقوة على خريطة صناعة مراكز البيانات الضخمة خاصة في ظل ما تمتلكه مصر من ميزات تنافسية كبرى ومنها الموقع الجغرافي المتميز، ومرور عدد كبير من الكابلات البحرية التي تربط بين الشرق والغرب.

السيدات والسادة الحضور

إن مصر تمتلك استراتيجية واضحة تعززها خبرات كبيرة وشركات عالمية من أجل الوصول إلى اقتصاد رقمي معرفي قوي، ونعمل على تعميم مفهوم تحقيق الشمول المالي باعتباره هدفًا استراتيجيًا للدولة من خلال تحفيز المدفوعات الإلكترونية، وإيجاد آليات لخلق ثقة في التعاملات المالية، مع اهتمام الدولة لدمج الاقتصاد الغير رسمي في المنظومة الرسمية.

كذلك نسعى إلى تفعيل دور البريد المصري في منظومة الشمول المالي بالتنسيق مع البنك المركزي المصري في ظل الانتشار الواسع لفروعه في ربوع الوطن، وكذلك تشجيع التجارة الإلكترونية؛ خاصة مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في ديسمبر الماضي.

السيدات والسادة الحضور

واذ نلتقي اليوم في حضور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لنتحدث عن اقتصاديات معرفية لعوالم ودول متصلة، أجد لها فرصة لاختم كلمتي بالحديث عن الشباب ودعم ابداعاتهم والتي تمثل الركيزة الاساسية لطفرة هذه الاقتصاديات.

وأدعوكم لطرح محور عمل للنقاش يبحث آليات خلق ودعم وتشجيع إبداعات الشباب العربي لمزيد من الحلول الغير نمطية لتحديات مجتمعاتنا العربية، بما يمثل قيمة مضافة أذا ما أسرعنا بالعمل بها وبالتركيز على استخدام التكنولوجيات الحديثة من الذكاء الصناعي، تحليل البيانات وأمن المعلومات لدعم تحديات المياه والطاقة وغيرها وإثراء تطبيقات لدعم اللغة العربية.

وفقنا الله وإياكم لما فيه صالح أوطننا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،